معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

مسابقة
كتابة الخطاب السياسي 1

أكتوبر 2015

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

مبنى 362
طريق 3307
أم الحصم 333
ص ب 55066
هاتف 1444 1782 (973+)

مسابقة

كتابة الخطاب السياسي 1

أكتوبر 2015

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

المعدّل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطّلاع على الدستور،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،
وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2. توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
   (أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
   (ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
   (ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3. نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4. دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5. دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6. دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7. ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8. توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9. دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10. تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11. تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12. إعداد مؤهّلين للانخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

1. تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2. عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3. عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب؛ من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4. جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك؛ ممّا يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

الفهرس

كلمة المعهد 4

المقدمة 6

الترويج للمسابقة 8

أسئلة وأجوبة 12

تقرير تحليلي 18

الخاتمة 21

الفائز بالمركز الأول 22

الفائز بالمركز الثاني 26

الفائز بالمركز الثالث 30

آخر إصداراتنا 35

كلمة المعهد

يحرص معهد البحرين للتنمية السياسية على التوجه إلى فئة الشباب بمبادرات نوعية بهدف تنمية وعيهم السياسي وغرس قيم ومبادئ المواطنة والديمقراطية في نفوسهم، من خلال برامج تتناسب مع طبيعة مرحلة الشباب المليئة بالحماس والحيوية وروح المبادرة.

جاءت فكرة مسابقة "كتابة الخطاب السياسي"، التي أطلقها المعهد كجزء من المهمة التوعوية التي تقع على عاتقه لتنمية الوعي السياسي المجتمعي خاصة لدى شريحة الشباب، وذلك من خلال إذكاء روح المنافسة للنهوض بوعيهم السياسي وتشجيعهم على تنمية مواهبهم في مجال الخطاب السياسي، والذي يعد عنصراً جوهرياً في عملية الإعداد السياسي وتأهيل الأجيال القادمة للإنخراط في العملية السياسية.

وقد اختار المعهد أن تكون الفعالية على شكل "مسابقة"، لما تتسم به المسابقات من بيئة تنافسية حرّة، تتناسب مع طبيعة مرحلة الشباب، حيث يسعى المعهد إلى استثمار روح المنافسة الشبابية، في إطلاق الطاقات الكامنة للشباب وتحفيزهم على الإبداع من أجل اكتشاف مواهب من الشباب البحريني في مجال كتابة الخطاب السياسي لتنميتها فيما بعد لتكون كوادر سياسية وإعلامية قادرة على إثراء واستدامة العمل السياسي الوطني.

وجاء تركيز المسابقة على فئة الشباب تحديداً، إيماناً من المعهد بقدرة الشباب على العطاء والإسهام بإيجابية في تطوير المسيرة الديمقراطية في المملكة، فالشباب يمثّلون الشريحة الأكبر في المجتمع البحريني، والقوة المحركة للنهوض بمستقبل الوطن نحو مزيد من التقدم والازدهار، ولذا، فإن تمكينهم سياسياً وتنمية وعيهم السياسي والنهوض بقدراتهم ومهاراتهم اليوم، هو الطريق لصنع غدٍ مشرق للوطن وشعبه.

أما اختيار "كتابة الخطاب السياسي" كموضوع للمسابقة، فيأتي من منطلق دور الخطاب السياسي كوسيلة مهمة لتحقيق الاتصال الفعّال والمنتج، حيث تعد الخطابة السياسية مهارة ضرورية للسياسي الناجح القادر على مخاطبة جمهوره وإقناعهم برؤيته وبرامجه السياسية، فضلاً عن أن الخطابة تُعَد من أبرز مظاهر التقدم الحضاري الاجتماعي والسياسي، ولهذا كانت دوماً محل اهتمام الأمم والشعوب لما لها من دور في التوجيه والتوعية.

وقد حرص معهد البحرين للتنمية السياسية من خلال هذه المسابقة التي يتناولها هذا الكتيب من كافة جوانبها، على الاسهام في بناء قدرات الشباب على التأثير، وإقناع الجمهور عبر خطاب يواكب العصر، نظراً لما يمثّله ذلك من أهمية لمستقبل العمل السياسي، حيث يُعَد الشباب المؤهل، والقادر على ممارسة الخطاب السياسي الموضوعي والعقلاني، دعامة أساسية لنجاح العملية السياسية برمتها وتحقيق الوئام والاستقرار بين مختلف مكونات العملية السياسية وبالتالي مضاعفة مخرجاتها الإيجابية بما يحقق الصالح العام.

د. ياسر العلوي
المدير التنفيذي
معهد البحرين للتنمية السياسيّة

المقدمة

تعد الخطابة أثراً من آثار الرقي الإنساني، ومظهراً من مظاهر التقدم الاجتماعي والسياسي، ولهذا عُنِيَ بها واهتمت بها الأمم والشعوب في كل زمانٍ ومكان، واتخذتها أداة لتوجيه الجماعات، وإصلاح المجتمعات. وقد كان للعرب في ذلك الحظُّ الوفير، فحفلوا بها وتوّجت بالشرف والاعتزاز. وهي تعرف باعتبارها فَنُّ مخاطبة الجماهير للتأثير عليهم وإستمالتهم وتعرف أيضاً بوصفها "فن مشافهة الجمهور وإقناعه واستمالته". وتشتمل على وسائل الإقناع والاستمالة لذا فالخطابة السياسية هي "الكلام السياسي الذي يخاطب به السياسي جمعاً من الناس لإقناعهم برؤيته السياسية".

الفكرة

تنظيم مسابقة لكتابة الخطاب السياسي للشباب البحريني يرعاها ويشرف عليها معهد البحرين للتنمية السياسية، حيث يأتي تنظيم المعهد للمسابقة طبقا للهدفين 11 و12 من مرسوم إنشائه المتعلقين بتعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي وإعداد مؤهلين للانخراط في العمل السياسي.

الهدف

اكتشاف مواهب شابة في كتابة الخطاب السياسي من خلال إذكاء روح المنافسة الشريفة والحرة بين أبناء الوطن لتنميتها فيما بعد لتكون كوادر سياسية وإعلامية قادرة على إثراء واستدامة العمل السياسي الوطني.

الفئة المستهدفة

الشباب البحريني من سن 18 إلى 29 سنة.

الفترة

تقديم الأعمال: 11 أكتوبر 2015م - 15 ديسمبر 2015م.

إعلان الفائزين والتكريم: مع احتفالات بميثاق العمل الوطني 14 فبراير 2016م

الجوائز

1. الجائزة الأولى: 1,500 دينار بحريني
2. الجائزة الثانية: 1,000 دينار بحريني
3. الجائزة الثالثة: 500 دينار بحريني

الشروط المسابقة

4. يحمل الجنسية البحرينية
5. يتراوح عمر المتسابق من 18 إلى 29 سنة
6. يحق للمشارك الكتابة في أي موضوع سياسي وطني يعنى بالمجتمع البحريني
7. يكتب الخطاب باللغة العربية ومكتمل العناصر
8. يكون الخطاب من 900 إلى 1000 كلمة

معهد البحرين للتنمية السياسية يطلق

مسابقة كتابة الخطاب السياسي

جوائز المسابقة

1	1,500 د.ب
2	1,000 د.ب
3	500 د.ب

شروط المسابقة

1. يحمل الجنسية البحرينية
2. يتراوح عمر المتسابق من 18 إلى 29 سنة
3. يستمر استلام الأعمال المشاركة حتى 30 نوفمبر 2015
4. يحق للمشارك الكتابة في أي موضوع سياسي وطني يعنى بالمجتمع البحريني
5. يكون الخطاب باللغة العربية ومكتمل العناصر
6. يكون الخطاب بين 900 إلى 1000 كلمة
7. يكتب الخطاب بخط (Arial) بحجم 14
8. يرسل الخطاب كمرفق (WORD) بالبريد الإلكتروني إلى: contest@bipd.org
9. يذكر في الرسالة:
   - الاسم الثلاثي
   - رقم البطاقة السكانية
   - أرقام التواصل (جوال وثابت)
   - البريد الإلكتروني (إذا كان مختلفاً عن العنوان المرسلة منه مادة المسابقة)
   - أعلى شهادة علمية
   - التخصص

@bipdbh

bipd.org

تغريدات

معهد التنمية السياسية يطلق مسابقة «كتابة الخطاب السياسي» للمواطنين اليوم

في إطار جهوده لتعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي وإعداد مؤهلين للانخراط في العمل السياسي، أعلن معهد البحرين للتنمية السياسية، وهو معهد وطني تأسس بمرسوم ملكي يهدف في المقام الأول إلى نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة، عن إطلاق مسابقة «كتابة الخطاب السياسي» للشباب البحريني، والتي تستمر خلال الفترة من اليوم الأحد ١١ أكتوبر حتى نهاية شهر نوفمبر القادم.

وتهدف المسابقة إلى اكتشاف المجتمع البحريني، حيث تلع فئة جيد والقدر على ممارسة الاتصال السياسي الموضوعي والعلاني بكفاءة أساسية لنجاح العملية السياسية برمتها وتحقيق الوئام والاستقرار بين مختلف مكونات العملية السياسية، وبالتالي مضاعفة مخرجاتها الإيجابية بما يحقق للصالح العام للوطن والمواطنين.

ونوّه العلوي إلى دور اهتمام الأمم والشعوب، لما لها من دور في التوجيه والتوعية، حيث تُعرّف الخطابة باعتبارها فنّ مخاطبة الجماهير للتأثير عليهم واستمالتهم.

ونوّه العلوي بأن المعهد قد خصص عنوانا إلكترونيا لاستقبال أعمال الشباب في مجال كتابة الخطاب السياسي وهو contest@bipd.org بدءا مواهبهم في مجال كتابة الخطاب السياسي، وإتاحة المجال أمامهم لتنمية مهاراتهم في الاتصال والتواصل مع الجمهور من خلال فن كيفية إعداد الخطاب السياسي واكساب مهارات الخطابة الضرورية لكل من يريد الانخراط في العمل السياسي مستقبلا.

وثمّن العلوي الشراكة

العلوي: «الخطاب السياسي» يصقل الشباب بمهارات المعرفة والخبرة العملية

«معهد التنمية» يعزف طلاب «التطبيقية» بشروط المسابقة

العلوي: «الخطاب السياسي» تعزز روح المنافسة بين أبناء الوطن

"البحرين للتنمية السياسية" يواصل زياراته التعريفية بالمسابقة

تفاعل شبابي ملحوظ مع "كتابة الخطاب السياسي"

بعد إعادة تشكيله... يعقد أول اجتماعاته

«أمناء التنمية السياسية» يطّلع على استعدادات تكريم الفائزين في مسابقة «حقوق الطفل» و«كتابة الخطاب السياسي»

■ المنامة-محمد التنمية السياسية

□ عقد مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية، برئاسة رئيس مجلس الأمناء علي الرميحي، أولى اجتماعاته بعد صدور القرار الملكي السامي بإعادة تشكيل مجلس أمناء المعهد. وفي بداية الاجتماع، رفع مجلس الأمناء أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على الثقة الملكية الغالية بتعيينهم في مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية والذي يُعد أحد ثمار المشروع الإصلاحي لجلالته نحو ترسيخ أسس ومبادئ الديمقراطية وتعزيز الثقة السياسية لدى المجتمع البحريني. كما عبر مجلس الأمناء عن أطيب التهاني والتبريكات إلى القيادة الحكيمة وشعب البحرين بمناسبة ذكرى العيد الوطني المجيد وذكرى تولّي جلالة الملك المفدى مقاليد الحكم داعين المولى عز وجل بعيد هذه المناسبة العظيمة على مملكة البحرين وشعبها الكريم وفي شعبه بمزيد من الازدهار والتقدم والاستقرار وأثناء مجلس الأمناء بعطائه وإسهاماتهم أعضاء مجلس الأمناء

«التنمية السياسية» يحاضر بجامعة المملكة للتعريف بمسابقة «كتابة الخطاب السياسي»

العلوي: تسعى لمسابقة لاكتشاف المواهب الشابة في كتابة الخطاب السياسي

«التنمية السياسية» يطلق مسابقة «كتابة الخطاب السياسي» للمواطنين

الاثنين، ١٤ ديسمبر، ١٦:٤٠

يوّد معهد البحرين للتنمية السياسية التذكير بأن يوم غد الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2015 سيكون آخر يوم لاستلام المشاركات في مسابقة "كتابة الخطاب السياسي" حيث سيتم غلق باب التقدم فيها بتمام الساعة 12 ظهراً. للعلم، تستهدف المسابقة الشباب البحريني في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاما، وقد خصّص المعهد ثلاثة جوائز

آخر تحديث: ١٤ ديسمبر، ١٦:٤٧

ينظم معهد البحرين للتنمية السياسية مسابقة "كتابة الخطاب السياسي" والتي ستستمر إلى 15 ديسمبر 2015.

تستهدف المسابقة الشباب البحريني في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاما، وقد خصّصت ثلاثة جوائز للفائزين بالمسابقة هي: (الفائز الأول 1,500 دينار بحريني، الفائز الثاني 1,000 دينار بحريني، الفائز الثالث 500 دينار بحريني) لمزيد من المعلومات عن المسابقة وشروطها والتعرف على أسئلة متكررة حولها

يرجى زيارة الرابط

http://bipd.org/Events/event121015.aspx

آخر تحديث: ٢٨ أكتوبر، ٩:٤٠

ينظم معهد البحرين للتنمية السياسية مسابقة "كتابة الخطاب السياسي" والتي ستستمر إلى 30 نوفمبر 2015.

تستهدف المسابقة الشباب البحريني في الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاما، وقد خصّصت ثلاثة جوائز للفائزين بالمسابقة هي: (الفائز الأول 1,500 دينار بحريني، الفائز الثاني 1,000 دينار بحريني، الفائز الثالث 500 دينار بحريني) لمزيد من المعلومات عن المسابقة وشروطها يرجى زيارة الرابط

http://bipd.org/Events/event121015.aspx

جدول محاضرات التوعية بمسابقة كتابة الخطاب السياسي

جامعات مملكة البحرين

في الفترة من 16 - 18 نوفمبر 2015م

اسم الجامعة
الجامعة الخليجية
جامعة المملكة
جامعة العلوم التطبيقية
جامعة بوليتكنك البحرين
جامعة AMA
الجامعة الملكية للبنات
الجامعة الأهلية

رسائل قصيرة للمسابقة

التنمية السياسية
@bipdbh

صباح الخير،
بدأ العد التنازلي لاستقبال المشاركات في #مسابقة_كتابة_الخطاب_السياسي التي ينظمها المعهد.
#البحرين #BIPD

التنمية السياسية
@bipdbh

تهدف #مسابقة_كتابة_الخطاب_السياسي الى اكتشاف مواهب بحرينية ليتم صقلها بتدريب مكثف من أجل ضخ كفاءات وطنية مؤهلة للعمل السياسي.
#البحرين #BIPD

التنمية السياسية
@bipdbh

الخطاب السياسي هو الذي يهتم بعلاقة المواطن بالنظام السياسي والقضايا السياسية التي تهم المواطن البحريني. #BIPD
#مسابقة_كتابة_الخطاب_السياسي

ما الخطابة؟

الخطابة فنٌّ من فنون الإبداع، ولونٌ من ألوانه الفنيّة، موجّه في الأساس إلى الجماهير؛ بقصد استمالتهم والتأثير فيهم.

ما الخطاب السياسيّ؟

الخطاب السياسيّ: هو الذي يهتمّ بالقضايا التي تهمّ حياة المواطنين وعلاقتهم بالنظام السياسيّ، وبالمجتمع السياسيّ في الداخل والخارج.

ما هدف الخطاب السياسيّ؟

يهدف الخطاب السياسيّ إلى التأثير في اتجاهات الجمهور، أو حثّهم على إنجاز عمل ما، أو الامتناع عن القيام بفعل معيّن، أو حشد الرأي العام وراء فكرة سياسيّة، أو وطنيّةً.

هل هناك قضايا معيّنة ينبغي الالتزام بها في كتابة الخطاب السياسيّ للمسابقة؟

حدّد المعهد القضايا السياسيّة الوطنيّة فقط، في بعدها المحلّيّ أو الخارجيّ.

ما المقصود بالقضايا السياسيّة الوطنيّة؟

المقصود بها القضايا المتّصلة بالشأن السياسيّ البحرينيّ، بأبعاده المختلفة، بالدّفاع عن قضيّة، أو بمواجهة تحدٍّ، أو اقتراح سياساتٍ مستقبليّةٍ، والدّفاع عن رؤيةٍ، أو فكرةٍ، أو دعوة الجمهور إليها (مثل قضايا الحريّة، والمساواة، والمواطنة، والشفافية، ودولة القانون وغيرها..).

ما الفرق بين الخطاب والمقال؟

يميل المقال إلى استخدام لغة العقل، بشكل أوضح، ويعتمد على التحليل، بشكل أوسع. أمّا الخطاب السياسيّ فإنّه يركّز على التأثير والإبهار، ويعتمد على المنطق والعاطفة معاً.

ما وجه الشبه بين المقال والخطاب؟

كلاهما يحاول التأثير في الجماهير، وكلاهما يستخدم لغة العقل، والعاطفة، وكلاهما موجّه للجماهير العاديّة، وكلاهما يحتاج إلى مقدّمةٍ، ومتنٍ، وخاتمة.

ما أهميّة المعلومات والحجج في الخطاب والمقال؟

كلاهما يحتاج إلى المعلومات الصحيحة، والدقيقة، والموثّقة. وكلاهما يستند إلى التحليل، والتدرّج في عمليّة الإقناع، وكلاهما محدود بعددٍ محدّدٍ من الكلمات (اختار المعهد ألّا يزيد عدد كلمات الخطاب عن ألف كلمةٍ، ولا يقلّ عن 900 كلمة).

ما وجه الاختلاف بين الخطاب والمقال؟

الفرق عادةً ما يظهر في بعض التفاصيل، فمثلاً استخدام لغة العاطفة يكون أوضح في الخطاب، منه في المقال، كما أنّ الخطاب عادةً ما ينطلق باستهلال يحدّد الجمهور المستهدف ("يا أيّها المواطنون" أو " السادة أعضاء مجلس النوّاب" ... إلخ. أمّا المقال فلا توجد به مثل هذه المقدّمة الاستهلاليّة.

ما أهمّ وسائل الخطاب للتأثير في الجماهير؟

يشكّل العقل والعاطفة وسيلتين هامّتين؛ للتأثير على الجماهير من خلال الخطاب، مع ميلٍ واضح؛ لاستثارة الوجدان، ولفت الأنظار، والانتباه، والتحذير، والتوجيه، ومخاطبة العواطف، بصورةٍ واضحةٍ، فنجد أنّ الإقناع والتأثير هما غاية الخطاب، ومحوره الرئيسيّ، ووسيلتاه: العقل والعاطفة.

ما نوع الخطاب المطلوب في هذه المسابقة؟

المطلوب في هذه المسابقة هو الخطاب السياسيّ الذي يهتمّ بعلاقة المواطن بالنظام السياسيّ، أو بالعكس، أو أيّة قضايا سياسيّة، تهمّ المواطن البحرينيّ، أو المجتمع السياسيّ البحرينيّ.

كيف تكتب خطاباً سياسياً متكاملاً مؤثّراً؟

يمكن الاستفادة من الخطوات الاسترشاديّة التالية:

قراءة كتاب أو أكثر:

هذا الأمر يساعد في التحضير لموضوع الخطبة، ولكن إذا حاول الخطيب أن يأخذ الكثير في خطبته، من الكتاب الذي قرأه، فستأتي خطبته هزيلة، وناقصة، وغير مؤثّرة في الجمهور.

التفكير والاستنتاج:

وذلك من خلال اختيار ما يعجبك، وصقله، وجمعه، في وحدة فنيّة من صنعك، وهو أمر يحتاج - فقط - إلى القليل من التركيز، والتفكير الهادف.

اجعل موضوع الخطبة محور تفكيرك:

أن تفكّر فيه في جلّ أوقاتك حتى موعد الخطبة، ويفضّل أن تطرح الموضوع على أسرتك، وعلى أصدقائك المقرّبين، وحاول أن تفكّر معهم، بصوتٍ عالٍ، وعندما تقرّر الموضوع، تحدّث فيه عن مساعيك المبكّرة فيه، والّتي سعيت من خلالها إلى تحقيق هدفك، وفشلك في ذلك، ومثابرتك حتّى نجاحك.

لا تستخدم الروايات والقصص غير الحقيقيّة:

تجنّب الروايات الحالمة التي لا أساس لها في الواقع، فمن الأفضل أن يكون خطابك واقعيّاً، ونابعاً من تجارب إنسانيّة حقيقيّة، وابتعد قدر الإمكان عن الجوانب التقنيّة التي لا يستوعبها إلّا المتخصّصون، ويفضّل أن يتجنّب الخطيب حديث المواعظ؛ فذلك أمرٌ يثير الضيق لدى الكثيرين.

توفير المعلومات:

أثناء تحضيرك للخطاب احرص على الإلمام الشامل والكامل بموضوع الخطاب، وتجنّب كلّ ما ليس له وقعٌ على أذهان جمهورك؛ فالمعلومات التي جمعتها؛ لإثراء الخطاب قد يكون لها تأثير بالغ، إلّا أنّ إيمانك بما تقول، وتكتب، له أهميّة بالغة، في التأثير على الجمهور، مهما كان نوع القضيّة التي تتبنّاها.

الاختصار:

من المهمّ جدّاً في الخطاب السياسيّ عدم الإطالة والاستطراد خارج الموضوع حتّى لا يصاب جمهورك بالملل والإرهاق، ويتشتّت انتباههم، ويضيع الهدف.

ما سمات مقدّمة الخطاب؟

يجب أن تكون المقدّمة مثيرة، وتأسر الانتباه، وفي الوقت ذاته، قصيرة، ومختصرة.

مقدّمة مرحة (أو مضحكة):

يجب أن تكون النكات والطُّرَف نابعة من الواقع، أو عن قصّة حقيقيّة، حدثت للمتحدّث، لا عن أمر خياليّ، صعب الحدوث، يدعو إلى السخرية، وفقد الانتباه.

اِبدأ بجمل تثير الفضول؛ لغرابتها:

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الخطبة عن التدخين، من الممكن أن تبدأ خطبتك بالقول: (هل تعلمون أنّ أكبر مؤسّسة إعلاميّة هي مؤسّسة صناعة التبغ؟)، وهذه المعلومة - رغم غرابتها - تجذب الانتباه كثيرا للخطبة.

بدء الخطاب بقصّة:

إذا اخترت مثل هذه المقدّمة يجب أن تكون القصّة من الواقع، ولها دلالات متّصلة، بموضوع الخطبة.

بدء الخطاب بأبيات من الشعر:

هذه الطريقة معروفة في الخطابة العربيّة، في القديم والحديث، ويمكنك استعراض موهبتك في ذلك، على أن تكون هذه المهارة ذات اتصال بموضوع الخطاب.

الاستشهاد والتوثيق:

يمكن استخدام الاستشهاد أو الاقتباس المناسب؛ لإنهاء الخطبة، بشكل قويّ ومؤثّر، من القرآن الكريم، أو من الحديث الشريف، أو من الشّعر، أو من أقوال المفكّرين، أو مشاهير السّياسيّين في العالم.

هل هناك سمات معيّنة للخاتمة؟

من الأهميّة في خاتمة الخطاب السياسيّ أن تكون بمثابة الملخّص الأساسيّ للأفكار الّتي سبق تفصيلها في الخطاب، وأن تكون قويّة، مؤثّرة، مركّزة؛ لتترك أثراً بالغاً في النفوس.

ما الفئة المستهدفة بهذا النوع من الخطاب؟

افترض المعهد في هذه المسابقة أنّ المستهدفين بهذا النوع من الخطابة، هم المواطنون متوسّطو الثقافة، لا هُمْ من النخبة، ولا هُمْ من فئة الأمّيّين، ثقافيّاً، وتعليميّاً.

ما هي فئة الشّباب؟

تستخدم الأمم المتّحدة مفهوم الشّباب؛ للدلالة على الفئة العمريّة التي تتراوح ما بين 15و24 عاماً، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبر أنّ الشباب يمتدّ إلى سنّ 35 عاماً.

الفئة العمريّة للمسابقة: من 18 إلى 29 عاماً

في معهد البحرين للتنمية السياسيّة وجدنا أنّ من الأفضل تحديد تلك الفئة العمريّة بين 18 و29 سنة.

لماذا تمّ تحديد هذه الفئة العمريّة

استناداً إلى أنّه في سنّ 18 يكون الشاب قد انتهى من مرحلة التعليم الثانوي على الأقلّ، وبالتالي تكون لديه القدرة على التعاطي مع مثل هذا النوع من المسابقات. كما أنّ مدّ هذه المرحلة إلى سنّ 29 يمنح فرصة أكبر إلى الفئة العمريّة الأكثر اتساعاً، من حيث العدد، والتي تشكّل أكثر من ربع عدد المواطنين البحرينيّين طبقاً لبيانات الجهاز المركزيّ للمعلومات، وهي نسبة كبيرة، تستدعي الاهتمام بها، وتوجيه بعض من أنشطة المعهد إليها مباشرة.

لماذا يستهدف المعهد فئة الشباب دون الفئات الأخرى؟

يسعى المعهد إلى اكتشاف مواهب؛ لكي يصقلها من خلال الاستثمار فيها، بتدريب مكثّف بالشأن السياسيّ، و الدستوريّ، وحقوق الإنسان؛ وذلك بهدف ضخّ كفاءات وطنيّة باستمرار في سوق العمل ومؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لاستدامة العمل السياسيّ الوطنيّ.

منذ إعلان معهد البحرين للتنمية السياسية عن إطلاق مسابقة كتابة الخطاب السياسي، وأعمال المتسابقين تصل إليه تباعا، ورغبةً من المعهد في تحليل مجتمع المشاركين لمحاولة الوصول إلى نتائج ودلالات معينة لتلك النتيجة فقد آثر تحليل مجتمع الدراسة طبقا لمعايير محددة نجملها في التالي:

1. المعيار النوعي 2 المعيار التعليمي 3 المعيار العمري

أولاً: المعيار النوعي

بلغت نسبة مشاركة الذكور في مسابقة الخطاب السياسي حوالي 51%، حيث شارك 28 متسابق في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 49% من إجمالي المشاركين بعدد إجمالي بلغ 27 مشاركة، وهو ما يشير إلى التساوي النسبي في عدد المشاركين بين الذكور والإناث، و بمضاهاة هذه النسب بنسبة الذكور والإناث في المجتمع البحريني، وبالرجوع إلى الإحصائيات السكانية للجهاز المركزي للمعلومات نجد انه أشار إلى ذات النسبة وهو ما يدلل على أن هذه المسابقة كانت إنعكاساً دقيقاً للتوازنات النوعية في المجتمع .

ثانيا: المعيار التعليمي

من ناحية المؤهلات العلمية فقد غلب مؤهل الحاصلين على شهادة البكالوريوس بعدد 31 مشاركة من الإجمالي العام للمتسابقين بنسبة 54%، وجاء تالياً عدد الحاصلين على شهادة الثانوية بعدد 17 مشارك بنسبة 31%، في حين بلغ إجمالي الحاصلين على شهادة الدبلوم 3 مشاركين فقط بنسبة 5%، بينما كان عند حاصلي شهادة الماجستير 3 مشاركات بنسبة 5% من الإجمالي العام للمشاركين، وتفسير هذه النسب يرجع لكون المرحلة العمرية المستهدفة من المسابقة كانت قاصرة فقط على المرحلة من (18 إلى 29) عام و هو ما قد يشكل عائقا أمام حملة المؤهلات ما بعد الجامعية للمشاركة الفعلية، حيث أن هذا العمر يكون في مرحلة التعليم أو البحث عن العمل أو الإعداد للشهادات ما بعد الجامعية. و كان تفوق أعداد الحاصلين على شهادة البكالوريوس يرجع إلى رغبة هؤلاء في إبراز دورهم المجتمعي في هذه المرحلة من العمر.

ثالثا: المرحلة العمرية

وضعت المسابقة شرط العمر كشرط أساسي للمشاركة في المسابقة، وقد حددته في الفترة من 18 إلى 29 عاماً، ويعود السبب لتحديد هذه المرحلة إستناداً إلى تحديد الأمم المتحدة مفهوم الشباب للدلالة على الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (15و 24) عاماً و اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن سن الشباب بأنه يمتد إلى 35 عاماً.

وقد حدد معهد البحرين للتنمية السياسية تلك الفئة إستنادا إلى انه في سن 18 يكون الشاب قد انتهى من مرحلة التعليم الثانوي على الأقل، وبالتالي تكون لديه القدرة على التعاطي مع مثل هذا النوع من المسابقات.

كما مد هذه المرحلة إلى سن 29 لمنح فرصة أكبر إلى الفئة العمرية الأكثر إتساعا من حيث العدد والتي تشكل أكثر من ربع عدد المواطنين البحرينيين طبقا لبيانات الجهاز المركزي للمعلومات، وهي نسبة كبيرة تستدعي الإهتمام بها وتوجيه بعض من أنشطة المعهد اليها مباشرة.

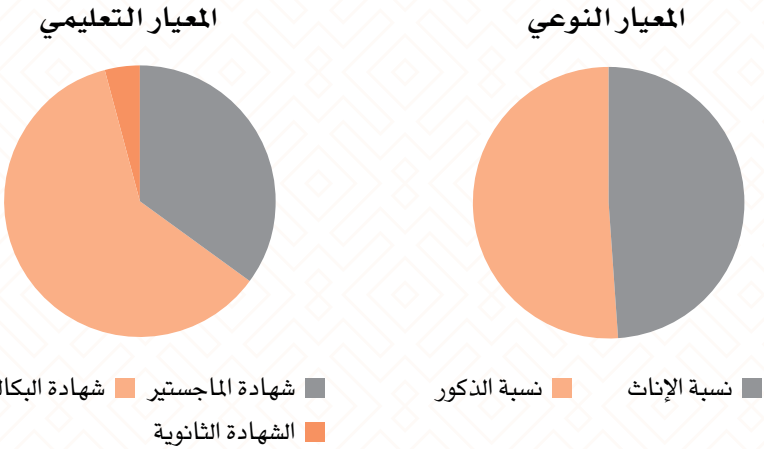

و بتحليل الفئة العمرية التي تقدمت للمسابقة قمنا برصد البيانات التالية في الجدول:

جدول (1) عدد المشاركين بالمقارنة بالمعيار العمري

الفئة العمرية	العدد	النسبة
18 أقل من 20	4	7%
20 أقل من 22	10	18%
22 أقل من 24	11	20%
24 أقل من 26	7	13%
26 أقل من 28	12	22%
28 أقل من 30	10	18.2%
الإجمالي	**55**	**100%**

يوضح هذا الجدول بأن عدد المشاركات من الفئة العمرية من (26إلى أقل من 28) استحوذت على النصيب الأكبر من المشاركين بنسبة 22% بعدد اجمالي بلغ 12 مشارك، تلاها الفئة العمرية من 22 إلى أقل من 24 سنة حيث بلغت نسبتها 20% من إجمالي عدد المشاركين، و جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة

الفئة العمرية من 28 إلى اقل من 30 عام حيث أستحوذت على نسبة 18.2% من اجمالي عدد المشاركين بعدد إجمالي بلغ 10 مشاركات.

و بالرغم من أن بيانات الجهاز المركزي للمعلومات تشير إلى أن الفئة العمرية من 20 عام إلى أقل من 24 عام تشكل الأغلبية بين الفئات العمرية من الشباب بنسبة بلغت حوالي 9% من اجمالي المواطنين البحرينيين في المملكة، إلا ان هذه الفئة لم تكن كذلك في مشاركتها في المسابقة بل أتسمت مشاركتها بالمحدودية اذا ما قورنت بفئات عمرية أخرى شاركت في المسابقة، وهو ما قد يرجعه البعض إلى عدم النضج الكافي لهذه الفئة للمشاركة بمثل هذا النوع من المسابقات، وتحول إهتمامات بعضهم نحو وسائل أخرى للتعبير غير الكتابة السياسية التقليدية كمسابقة كتابة الخطاب السياسي.

من خلال التحليل السابق نستطيع استنتاج التالي:

1. التساوي في الإقبال على المشاركة بين الذكور والإناث وارتباط ذلك بنسبة كل نوع إلى إجمالي المواطنين البحرينيين عموما.
2. استحواذ حملة شهادة البكالوريوس على النصيب الأكبر من المشاركات.
3. سيطرة الفئة العمرية من (24 إلى 28 عام) على معظم المشاركات في حين أن هذه الفئة لم يكن لها الثقل الواضح في نسبة الشباب في المجتمع البحريني عموماً. وكان الثقل للفئة العمرية من (20 إلى 24 عاما).
4. إرتباط إرتفاع نسبة الإقبال على المشاركة في المسابقة بالزيارات الميدانية التي قام بها المعهد للجامعات البحرينية وعدم وجود تأثير واضح لوسائل الدعاية الأخرى المستخدمة.

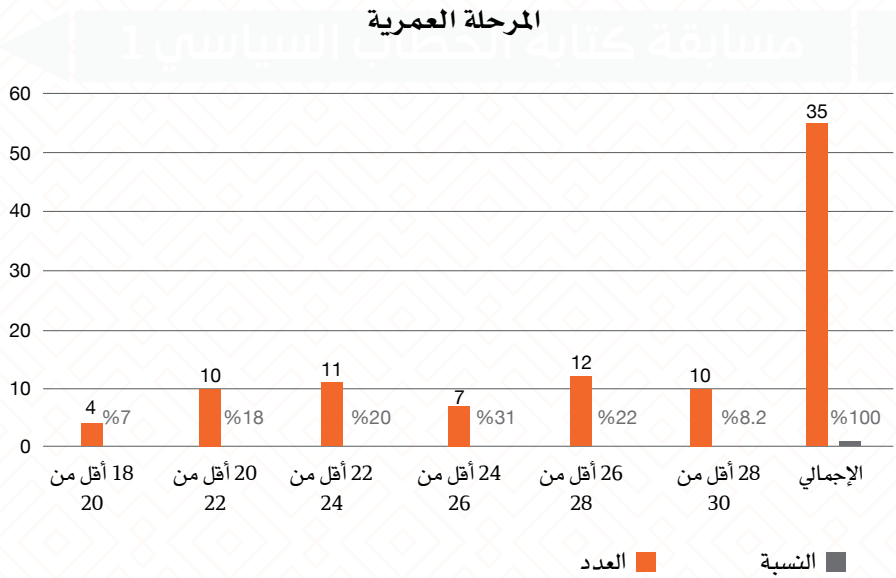

الفائز بالمركز الأول

شيخة أحمد العليوي

بكالوريوس في القانون (بمعدل 4/3.49)

ماجستير في القانون العام (بمعدل 4/3.7)

باحثة قانونية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

قال لزوجته: اسكتي. وقال لابنه: انكتم.. صوتكما يجعلني مشوش التفكير! لا تنبسا ببنت شفة أريد أن أكتب عن حرية التعبير.

السيدات والسادة الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا في البداية أن نعبر عن فخرنا إلى ما تصبو إليه آخر موضوعات حقوق الإنسان في سبيل تعزيز الروابط من أجل مناهضة خطاب الكراهية. فقد أصبحت قضية حرية التعبير وخطاب الكراهية من أكثر الموضوعات القابلة للانفجار والاتساع بوتيرة خيالية بسبب قابليتها للتحور حسب البيئة الخصبة المتاحة لها فإما إلى التقدم بمستوى حقوق الإنسان في فضاء ملؤه الديمقراطية أو للإطاحة بها في فضاء الكراهية والعنف.

وعليه، فقد اخترنا هذا الموضوع لأهميته البارزة في الأسرة الحقوقية في العالم جمعاء، وفي مملكة البحرين بشكل خاص، هذه الدّرة الرصينة التي تتلوث بالسموم التي تبثها خطابات الكراهية المغلفة بعنوان حرية الرأي والتعبير.

الحضور الكريم،

إن مراحل الإساءة إلى الأديان تبدأ من عنصر الكراهية، فالتعصب فالازدراء. فلو قرأنا كتاب الله - جلّ وعلى- جيداً لأمكننا الإجابة على استفسار "هل نطبق مبادئ كتاب الله في خطاباتنا الداعية للكراهية؟"، "أيُّ آيةٍ قرآنية - والعياذ بالله - تدعو لحرية التعبير على حساب ازدراء الأديان؟"، هل الآية القرآنية (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)؟ أم الآية (وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللّه رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللّه يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)؟.

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نلاحظ أن الدين كله براء من مفردات الكراهية بكافة أشكالها. فقد جاءت أحكام الدين الإسلامي الحنيف معبرة عن حالة التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الشعوب وعدم اللجوء للعنف والتطرف والإرهاب الفكري في حسم الخلافات.

وقد كفل دستور مملكة البحرين التمتع بحرية التعبير في مادته (23) منه، والتي أشارت إلى أن "لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما"، بيد إنه قيّدها بالنص على أن تُمارس هذه الحرية "وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية".

ذلك، وإن كان الحق في حرية التعبير- كما بينه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966م في المادة (19) الفقرة الثانية والتي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (56) لسنة 2006م - يشمل الحرية في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، ويمتد أيضاً ليشمل الحق في الخطاب السياسي ومناقشة موضوعات حقوق الإنسان والصحافة والتعبير الثقافي والخطاب الديني، إلا أنه ليس من الحقوق المطلقة، ولذلك فإن الفقرة الثالثة من المادة نفسها أجازت للدول إخضاع هذا الحق لبعض القيود شريطة أن تكون محددة بنص القانون، وبأن تكون ضرورية لحماية النظام العام. كما أن المادة (20) من العهد ذاته قد ألزمت الدول أيضاً بـ "حظر" حرية التعبير التي تشكل دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.

أيها المرابطون في ميادين حقوق الإنسان، والمؤمنون بالأبعاد النضالية والفكرية للكرامة الإنسانية:

إننا أمام ممارسات كثيرة، ترفع اليوم أكثر من أي وقت مضى سقْفَ جرمها بالمزيد من استعمال العنف اللفظي والجسدي جراء زرع الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، سبّبتها "أشواك الكراهية" المزروعة في الإنسان منذ ولادته ضد أخيه الإنسان، والتي هي موروث متوحش؛ قد يفزع لإصابة الحوت، ولا يستأنس لمن يلتهمه الحوت، أو تقذفه أمواج البحر، أو تقبره رمال الصحاري تيهاً وضياعاً.

فخطابات الكراهية في وقتنا الحالي تُنادى فوق المنابر الدينية وعلى الطاولات وتتداول عبر شبح الوسائط الإلكترونية، وتمد يدها للتصافح مع منظمات خارجية لدعم خطابات الكراهية لتتغلغل بشكل أكثر حرفية بين أوساط المجتمع البحريني، ولم تتوقف عند هذا المدى، بل أمالت ظلالها الرمادي لتغرس بذور الكراهية والعنف في عقل الطفل؛ ذلك العقل البرئ الذي تلوث بسموم تقتل صفو براءة فكره.

ولا شك بأنه تعتبر "خطة عمل الرباط: بشأن حظر الدعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف"- والذي اعتمدها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الرباط بالمغرب في 5 أكتوبر -2012 الخط الفاصل بين حرية التعبير وخطاب الكراهية، حيث أشارت الخطة في محتواها لعتبة أشكال التعبير التي تُحظر بموجب القانون الجنائي، آخذة في الاعتبار سياق التحريض على الكراهية، والمخاطِب، والنية، والمحتوى، ومدى الخطاب، ورجحان إحداث الضرر.

أيها الإنسان.. أيها الناس..

هكذا نادانا ربنا دون تمييز من غير فوارق ولا تفريق، إلا بالعمل الصالح، وكما قال رسولنا الكريم: لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى. فهل يوجد أفضل من العمل على نزع فتيل الكراهية بين الذين خلقهم الله كأسنان المشط وجعلهم خلفاء له في الأرض؟إن خطاب الكراهية يمس بقواعد التعايش السلمي، وإدراكاً من المجتمع الإنساني بأهمية التوازن في العلاقات بين بني البشر، نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948م على

أن: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق". وجاء ذلك من منطلق أن المجتمع الديمقراطي التعددي لا يمكن أن يتأسس إلا على التسامح واحترام كرامة كل البشر،باعتبار أن الثقافة ينبغي أن ُينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها المجتمع وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً.

ومن ثم فإن مواجهة خطاب الكراهية يتحتم علينا ضرورة التكاتف معاً من أجل رصف طريقين متوازيين لا محيد عنهما: الأول هو الطريق القانوني من خلال تجريم كافة أشكال التعبير التي تروج للكراهية القائمة على اللاتسامح تجاه الآخر المختلف دينيا أو ثقافيا أو عرقيا ، والآخر يتمثل في التربية والثقافة وبناء قدرات الإنسان ليمنح الإنسان حدا أدنى من المناعة الحضارية ضد السقوط في الكراهية العمياء للآخر، وذلك من خلال المساهمة في إنشاء تحالف يجمع بين مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بغية تعميق ثقافة الأخوة الإنسانية، والعمل على تطوير المناهج التعليمية لغرس هذه القيم، ولا أقصد هنا تلقين قيمة التسامح كما تعلّم المعارف كمقرر التاريخ بل يُقتضى إدماجها في مجموع العملية التعليمية كقاعدة تؤطر السلوك الاجتماعي للمعلم كما للمتعلم، إلى جانب ضرورة ترشيد الخطاب الديني لإرساء الأمن الاجتماعي.

سأختم كلمتي بالإشارة إلى مقولة جميلة جدا: "إذا وجد الإرهاب الفكري فقد وجد كل إرهاب، كما أنه إذا وُجدت الحرية الفكرية زال الإرهاب كله.. فلا حرية إذا لم توجد الحرية الفكرية وإذا وجدت فقد وجدت كل حرية، ومن المستحيل أن نكون أحرار ما لم نكن أحرارا في تفكيرنا وفي التعبير عنه".

وعليه فإما نكون من الذين أنعم الله عليهم بتفعيل نعمة الفكر في تطبيق نطاق حرية التعبير، أم نكون مع رَكِبَ الذي يضرّ غيره ليشقى نفسه وينادي بحرية التعبير كتعويض عن حرية الفكر، والخيار لكَ أو لكِ لاختيار المركب الذي سوف يسير بكم نحو حصيلة بذرة السلام التي ستزرعونها في أحشائكم، في حديقة منزلكم، أو حتى على جدران مدرستكم التي ستُربى فيها أجيالكم بعد حين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد عارف فارس الرويعي

تسوية أوجه الخلاف والإختلاف

طالب بكالوريوس علوم سياسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وسلامه على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

إن ما نعيشه اليوم من أوجه الخلاف والإختلاف لهو سنة من سنن الحياة والطبيعة البشرية التي يملكها الإنسان والتي تحتم عليه الخوض فيهما، وقد نتساءل ما الفرق بين المفهومين وذلك لتقارب اللفظ اللغوي بينهما فالخلاف يشير إلى التعدد في الشيء والموقف الواحد فهو أعم من الأضداد حيث أن كل ضدين مختلفين وليس كل مختلفين ضدين كاختلاف الأخ واخيه في الرأي.

أما الإختلاف فيشير إلى التنوع والمواقف العديدة فهو أعمق من الخلاف، فمثلا حين يكون الطريق مختلفا والمقصود واحد، فاليوم الذي نعيشه فيه من الإختلاف والخلاف ما لا يحصى ففي مجلس النواب نرى أنهم يختلفون في التصويت بين نعم و لا تحت موضوع واحد وتقلب الليل والنهار إختلاف ونحن كذلك في البحرين في خلاف مع الطائفية تحت سقف واحد وهو الوطن {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ} [هود: 118 - 119]

قبل أن أدخل في لُب هذا الخطاب ربما لاحظتم في آخر سطر من المقدمة لم أذكر كلمة (الدولة) ووضعت مكانها (الوطن) فهما ليسوا سواء، فعندما نلفظ كلمة الدولة يأتي في مخزوننا العقلي ومنظومتنا المعرفية تلك المقومات التي تمتلكها الدولة في القواميس السياسية وهي السكان والأرض والحكم والسيادة بينما كلمة الوطن تعيدنا إلى عقلنا الباطن الذي يكبت في داخله كل معاني السلام والطمأنينة والوفاء.

لقد أصبحنا نحن اليوم في البحرين في صراع ذاتي مع أنفسنا أي ذلك الصراع الذي يضعف قدرتنا على العطاء والبذل في سبيل هذه الأرض، فمنذ آخر أربع سنوات ونحن نعاني كثيراً من تلك الولاءات الضيقة التي تتصارع في داخلنا والتي ما أن يولد الفرد حتى يبدأ يعي ما الذي يربطه مع الآخرين ثم يدرك ما يميزه عن غيره، كما يعي من هم الأشخاص الأكثر تقارباً معه، وعندها تترتب لديه الولاءات العليا والضيقة وتتشكل لديه الانتماءات فتصبح شخصيته ثنائية أنا وهم أو لنا ولهم فمثلا عند الحديث عن شكسبير لا نتطرق للحديث عنه وعن مسرحياته وعن شعره بينما نتذكر قصة تاجر البندقية لأنها تحكي أن هناك يهودي جشع إسمه شيلوك، فاختلافنا في القومية يعني إختلافنا في الإحساس الزمني سواء كان حالياً أو تاريخياً، وفي حقيقة الأمر نحن لا نريد من أن نتحدث عن هذه الولاءات أو الفئات التي تؤدي إلى الفرقة إلا أن الواقع يجبرنا لنتعمق فيها لمنع توسعها وحِدة تطرفها فعندما يشتعل التطرف لا تطفئه الخراطيم وحدها وهذا يشكل خطراً على أمننا القومي. {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ..} [الحجرات:9]

إن واقع التغيرات والتفاعلات التي شهدها العالم في فترة زمنية قصيرة أدت إلى نمو هذا الصراع في وطننا الحبيب وتأثر بها مجتمعنا وتغلغلت فيه بعض قوى الشر التي سعت لتدمير ركائز هذا المجتمع الوطني بهدف خلق شتاتاً إجتماعياً وسياسياً، فمنذ الثورة الإيرانية مروراً بالحرب العراقية الإيرانية ظهرت هذه الخلافات وتحولت إلى صراعات حتمية على أرض الواقع، إن الطائفية التي نراها حولنا ونعيشها حقاً بعيداً عن خداع أنفسنا بأننا لا نعيشها إنما هو خلاف قديم تعلق بالعقائد لكن الخلاف الحاصل اليوم

هو ذاك الخلاف المتعلق بالشرعية السياسية والذاكرة التاريخية فحين نتصارع من أجل الماضي نغذي المستقبل بالشرور ونثيره دون أن نغذيه بالسلام الدائم الذي يجعلنا من أن نقاتل بعضنا البعض بحجة الماضي دون أن نعلم لماذا ؟ فربما غيرةٌ على طائفتنا وربما جدلٌ لا فائز فيه والخاسر فيه كلا الطرفين، فدعونا نترك الأمس ونتحدى اليوم ونعيش الغد الجميل.

من التحديات التي نواجهها اليوم هي تلك الثقافة المنغصمة الشخصية التي تجول في ذاتنا فنحن لسنا طائفيين في العلن ولكننا طائفيين عندما نغلق الباب، أنا هنا لا أتهم أحداً ولكنني أدرك كمية التحامل الذي تخفيه صدورنا، قديماً كانت هناك حرب تسمى حرب الثلاثين عاما التي كانت بين البروتستانت والكاثوليك فسالت الدماء آنذاك وفي ذلك عبرة لنا كونه خلاف واختلاف تحول إلى صراع ديني وسياسي.

لنعود قليلاً إلى الفقرة السابقة عندما ذكرت بأن نترك الأمس ليس بحجة أن ننساه وان لا نعترف به لا..لا إطلاقاً ولكن نتركه لأننا لسنا مسؤولون عنه ولا عن تلك الأفعال التي نتجادل فيها ونحن لم نشهدها ونتركه أيضاً من أجل الأجيال القادمة ونمحي تلك الصور النمطية التي شوهتها "حرية التشهير" التي اعتبرناها حرية التعبير فعندما نتهم هذه الطائفة بأنهم كذا وكذا فنحن نظلم الجميع من هذه الطائفة وننسى بأن وراء هذا الفعل شخص عليه من الله ما يستحق فمن حسن الإتهام أن نوجه التهمة للشخص نفسه لا للطائفة جميعهم فحرية التعبير حق من حقوقنا لكن دون التعدي على الآخرين بحجة الواحد يساوي الجميع.

وبعد أن نترك الأمس نأتي لليوم الذي ينتظرنا فيه الكثير من التحدي فاليوم نحن نفتقر لمقومات ترشيد السلوك الذي نسلكه ونحن أيضاً في امس الحاجة للإرادة السياسية التي تريد فعلاً النهوض بالوطن وأبنائه وهذا لا يأتي في ليلَة وضحاها إنما يأتي من خلال تلك النوايا التي تريد البناء وحسن التدبير، وعندما ينتهي يومنا لابد أن نصحى للغد

ونعيشه بكل ما يحمله من جمال صنعناه بأيدينا ووقفنا له من أجل هذا الوطن واذا كان هنالك شيءٌ يفرقنا فليفرقنا أصدقاء.

وختاماً، لابد في ضوء الاختلاف والخلاف أن نعترف بوجود الإنسان كإنسان بغض النظر عن عرقه ولغته ودينه وعقيدته، ونؤمن نحن في مجتمعنا بوجود الإنسان البحريني الذي لديه حقوق مثل ما عليه واجبات وأن نؤمن أيضاً بثقافة الإختلاف المحمود بعيداً عن المذموم الذي يفرق صفنا ويضعف من عطائنا لهذه الأرض.

وأخيراً فإن موضوع الخلاف والاختلاف لهو بحرٌ عميق لم نخوض في أعماقه لكننا في هذا الخطاب رأينا البحر وأمواجه وأخشى علينا أن تلطمنا تلك الأمواج ونحن غافلون فيومئذ لا نستطيع أن ندرك مالا نقوى عليه.

وفي النهاية، ربما لاحظتم إني لم أذكر كلمة (السني) أو (الشيعي) أو أي طائفة أخرى لأنني وضعت في حسباني عندما أذكر هذه الكلمتين في البداية سيضيق خطابي وتأسى بعض الأنفس وستتحامل القلوب قبل أن تكمل القراءة وسنخضع لقانون التصنيف هذه الأيام وسيضعوننا تحت بند التنظيم الطائفي، فيا أخي السني الحبيب ويا أخي الشيعي العزيز إن وطننا يحتاج إلينا ونحن مشتركين فيه فلنعمل من أجله واجلنا وليحفظ الله بلدنا ويحفظ مصيرنا.

وَلَيْتَ الّذي بَيْني وَبَيْنَكَ عَامِرٌ و بيني وبينَ العالمينَ خرابُ اذا صح منك الود فالكل هين وكل الذي فوق التراب تراب (الحمداني)

الفائز بالمركز الثالث

رامي وحيد منصور

بكالوريوس إدارة أعمال

ماجستير في اقتصاديات وإدارة الموانئ البحرية

طالب دكتوراه في علوم الاقتصاد السياسي

مشرف على تطبيق أنظمة وإدارة الجودة العالمية في وزارة الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة والأخوات،

أبناء الوطن جميعاً..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. والسلام والخير لنا جميعاً بإذن الله.

يجتمع معهد البحرين للتنمية السياسية هنا في قلب العاصمة المنامة، إنطلاقاً من فكرة رائدة ومبتكرة تبلغ عامها العاشر، ومصاحباً للذكرى السادسة عشر لعيد جلوس عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذكرى الرابعة والأربعون للعيد الوطني المجيد لمملكة البحرين. وإنه لما يوجبه العرفان، أن أتوجه بخالص التحية والتهنئة اليكم جميعا.. وإلى ذكرى كل من شارك في تقدم وإزدهار ونمو هذا الوطن العزيز عبر مسيرته الطويلة.

أيها الإخوة والأخوات....

دعونا نتصارح، بالكلمة المستقيمة، والفكرة الواضحة، التي لا تحمل أي التواء. دعونا نتصارح اليوم، أمام أنفسنا، ونحن نتابع هذه اللحظات العصيبة، وما تشهده منطقتنا من تغيرات، يمكن أن تكون نقطة تحوّل جذري في مسار تاريخ وطننا الغالي.

دعونا نتصارح، ونحن نجيب على السؤال الكبير: كيف يمكن تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة؟

أتحدث إليكم اليوم حديث المصارحة والشفافية، حاملاً جوابي الواضح والصريح على هذا السؤال، لكي يسمعه الجميع، ولكي يسمعه أيضًا كل أولئك الذين تصل أصوات تساؤلاتهم الصادقة ومطالبهم المشروعة إلى كافة الآذان، أملاً في أن تتحقق في النهاية، النتائج التي يرجوها المواطن داخل وطنه من عيش كريم، وعدالة إجتماعية، ونهضة إقتصادية.

وقبل أن أعلن جوابي، وأتقدم برؤيتي، أؤكد لكم أنني أعتمدت على حقائق عدة، لا مهرب لأحد من الاعتراف بها:

الحقيقة الأولى، أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين، ولا فضل لطائفة على أخرى، ولا امتياز لمجموعة على حساب غيرها.

الحقيقة الثانية، أن قوتنا الحقيقية تكمن في عقول وسواعد أبناء هذا الوطن المخلصين. وأن الأوطان لا تنهض وتزدهر إلا بأبنائها.

الحقيقة الثالثة، أن المصارحة والشفافية، هما أقرب الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.

الحقيقة الرابعة، أن جوهر العدالة الإجتماعية، المَبْنية على التنمية المستدامة والعدالة في التوزيع والمساواة في الفرص وسيادة القانون، أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت

تعبيرًا واضحًا عن إرادة المجتمعات نحو النهوض بشعوبها، سواء في الدوائر الرسمية، التي تصنع السياسة وتتخذ القرار، أو على مستوى الرأي العام الشعبي، ذلك الرأي الذي تؤثّر قناعاته وتوجهاته في صنع السياسة واتخاذ القرار.

الحقيقة الخامسة، ولعلها أبرز الحقائق وأوضحها، أن مملكة البحرين لا تتحرك في سعيها من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية، من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا، تمتلك إرادة حرة لا يحركها سوا مصلحة شعبها، كما تمتلك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو التنمية الشاملة. صادرة عن إدراك حضاري، وقناعة راسخة، ورؤى غير تقليدية، وسياسات اقتصادية وإجتماعية عادلة، لا تزعزعها الأنواء، ولا تعبث بها الشكوك أو المصالح الضيقة، ولا يهزها سوء المقاصد أو التواء النوايا.

ومن واقع تلك الحقائق، التي أردت أن أضعكم في صورتها كما أراها، بكل الصدق أيضاً أحذركم من بعض الخواطر، التي يمكن أن تطرأ على أذهانكم.

إن واجب المصارحة يقتضي أن أقول لكم: أن من أولى الأولويات في هذه المرحلة تحقيق التنمية المستدامة، والدفع باقتصاد مملكة البحرين إلى مزيد من التقدم والنماء، وجعل اقتصادنا أكثر ثباتاً وبقاء وقدرة على مواجهة آثار "الأزمات الاقتصادية والسياسية" المتلاحقة التي يمر بها العالم من حولنا.

فلا يخفى على مسامعكم، ونحن جميعاً على علم بالأزمات التي تطغى على نشرات الأخبار. أن المشكلات والأزمات الاقتصادية لم تعد تخص بلدان دون غيرها. وأن الإستقرار الاقتصادي والسياسي في منطقتنا يواجه جملة من التحديات والمخاطر الطارئة.

ومملكة البحرين بإرتباطها الإقليمية والدولية ليست بمنأى عن خضم هذه الأحداث. تواجه ما يواجهه أشقائها، وتكافح ضمن شراكات استراتيجية معهم لتحقيق الإستقرار والنهوض الإقتصادي، إلتزاماً منها بتحسين الظروف المعيشية للمواطن البحريني، وتحقيق مستقبل زاهر للأجيال القادمة.

أيها الأخوة والأخوات

إن العيش الكريم للمواطن البحريني، أمر بديهي، لا يحتمل الجدل، ولا رجاء فيه لأحد أو من أحد. كما أن تحقيق العدالة الإجتماعية بمفهومها الشامل لا يقتصر فقط على ضخ المزيد من الدعم على السلع والخدمات الإستراتيجية التي تمس حياة المواطن اليومية. وإنما يمتد وفق تصورنا إلى خلق فرص عمل حقيقية ذات قيمة مضافة، وهو ما لن يتحقق دون ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، وخلق بيئة تنافسية جاذبة للإستثمارات الأجنبية، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتحديث البنية التشريعية الإقتصادية بما يتلائم مع مستحدثات العصر، ومحاربة الفساد، والتنوع في الإعتمادية على مصادر الدخل، من خلال مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في المشروعات القومية أولاً. وثانياً، من خلال التركيز على قطاعات اقتصادية أكثر نمواً كالسياحة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة الدولية والخدمات اللوجيستية والنقل البحري والصناعات الصغيرة، وثالثاً، من خلال تعميق التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري داخل محيط الأسرة العربية.

الأخوة والأخوات من أبناء هذا الوطن الغالي، الحالمين بمستقبل أفضل:

دعونا نعمل سوياً، دعونا نمضي معاً، حكومة وشعباً، بعون الله سبحانه، ثم بالجهد الحثيث والبناء المتواصل نحو غداً مشرق. دعونا نُبحر جميعاً بسفينة الوطن نحو مرفأ العزة والرخاء والتنمية الإقتصادية.

لقد حان الوقت لإعطاء دفعة جديدة، وإشراك جميع القطاعات في تحقيق النمو الشامل. وهذا هو الهدف الذي نسعى اليوم لتأكيده: إنطلاقة متجددة في النمو والاستثمار، وتعميق الإصلاح وضمان انخراط الجميع في ذلك. وعليه، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص حجر البناء الأساسي.

إن رؤيتنا جميعاً التي عبر عنها صاحب السمو الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر عام 2008، بإطلاق الرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين 2030،

ارتكزت على صياغة الرؤية الخاصة بالحكومة والمجتمع والاقتصاد مستندة في ذلك إلى ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية هي: الاستدامة والعدالة والتنافسية.

واليوم، وبعد سبعة أعوام على هذه الإنطلاقة الإقتصادية، نتلمس ارتفاع النمو في البحرين من جديد. ويدعم هذه التوقعات إدارة اقتصادية وطنية حصيفة يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر.

وما يمنحنا التفاؤل أن نرى التدابير الإقتصادية القادرة على تقليص عجز الموازنة العامة والدين العام، وأن تستحوذ القطاعات غير النفطية على التمثيل الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لعل أبرزها اسهامات القطاع المالي والمصرفي بنسبة (25%)، والقطاع الصناعي بنسبة (44%) في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من كل التحديات التي تحيط بنا، فقط تمكن الاقتصاد البحريني أن ينمو بمعدل تجاوز (5%) خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن يصل إلى (6%) خلال العام.

وهذه التحديات التي تغلبنا عليها هي دليل على استمرارية القوة الاقتصادية لدينا ونموها، ما يحمل دلالات إيجابية عن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في البحرين وفق نهج مستمر ومسيرة متواصلة في سبيل تحقيق العدالة والرخاء.

وختاماً، فإذا كانت تحديات اليوم حقيقية، فإن أمامنا أيضاً فرص حقيقية تكفل لنا التعايش السلمي في قلب وطن ينبض دوماً بالتعاون والشراكة التي كلما زاد الاستثمار فيها، نمت بزخم أكبر.

وفقنا الله جميعاً، لما فيه رفعة الوطن ورخاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

آخر إصداراتنا

@bipdbh

bipd.org